Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Sup Issue 4 (2025) • P: 16 - 1
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The role of scientific research in supporting private sector companies to achieve sustainable development "Field study in private sector companies operating in Benghazi"

Ms. Fathya G. Shaitir

Libyan Academy for Graduate Studies \ Benghazi Branch | Libya

Received: 09/01/2025

Revised: 25/01/2025

Accepted: 12/02/2025

Published: 30/04/2025

* Corresponding author: fathyagebril@yahoo.com

Citation: Shaitir, F. G. (2025). The role of scientific research in supporting private sector companies to achieve sustainable development "Field study in private sector companies operating in Benghazi". *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(4S), 1 – 16. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E110125

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to clarify the impact of using scientific research and its components in managing the operations of private sector companies in achieving sustainable development in Libya. It also explores how scientific research can contribute to supporting private sector companies in achieving sustainable development. To answer the study's questions and achieve its objectives, a quantitative methodology was adopted, utilizing a questionnaire to collect data from a population of 60 private industrial sector companies. A sample of 52 companies was selected from this population, with 47 companies agreeing to receive the questionnaire. Out of these, 40 questionnaires were subjected to statistical analysis, as the remaining 7 were deemed invalid.

To analyze the data and test the hypotheses, the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used. Descriptive and analytical statistical tests were conducted. The study reached several conclusions, the most important of which was the acceptance of all sub-hypotheses at a significance level of 0.05, using a one-sample t-test. This implies the acceptance of the main hypothesis of the study, which states that "the use of scientific research and its components in managing private sector companies' operations affects the achievement of sustainable development in Libya." This was confirmed through linear regression analysis, which showed the impact of the independent variable "utilizing scientific research to solve problems in implementing the business plans of Libyan private sector companies" on the dependent variable "the role of scientific research in achieving sustainable development." This fulfills the objective of the study.

Keywords: Sustainable Development, Private Sector, Industrial Companies.

دور البحث العلمي في دعم شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية في شركات القطاع الخاص العاملة بمدينة بنغازي"

أ. فتحية جبريل شعيتير

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا / فرع بنغازي | ليبيا

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر استخدام البحث العلمي ومقوماته في إدارة أعمال شركات القطاع الخاص، في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، وكيف يمكن للبحث العلمي أن يساهم في دعم شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، وللإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدفها، وخدمة لأغراضها اعتمدت المنهج الكمي باعتماد استمارة الاستبيان لجمع البيانات من خلال مجتمع من 60 شركة، من شركات القطاع الخاص الصناعية، وفي نفس الوقت تم تحديد عينة لهذا المجتمع تكونت من 52 شركة، قبلت 47 شركة منها فقط استلام استمارة الاستبيان، خضعت 40 استمارة منها فقط للتحليل الاحصائي لعدم صلاحية السبعة الباقية.

ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات أستُعين ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث أُجريت بعض اختبارات الإحصاء الوصفي، والإحصاء التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها قبول كافة الفرضيات الفرعية للدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05، باستخدام اختبار(t) لعينة واحدة بمعنى قبول الفرضية الرئيسة للدراسة، وهي " يؤثر استخدام البحث العلمي ومقوماته في إدارة أعمال شركات القطاع الخاص، على تحقيق التنمية المستدامة، في ليبيا " وذلك بوجود أثر من خلال اختبار الانحدار الخطي، للمتغير المستقل " الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية " على المتغير التابع "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة". وفي ذلك تحقيقاً لهدف الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، القطاع الخاص، الشركات الصناعية.

المقدمة:

يعتبر البحث العلمي البنية الأولى والعمود الفقري الذي يرتكز عليه جسد المجتمعات المتقدمة، وهو يساهم بدرجة أولي في اقتصاد الدول وتطويرها، وبه تتحقق رفاهية شعوبها وتعزز مكانتها بين الدول المتقدمة، كما يعد ضربا من ضروب الجهاد من أجل تقدم المجتمعات صناعياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

كما أنه يساهم في تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي كأسلوب لتسريع النمو وخلق فرص العمل، وبذلك تعزز قدرة الصادرات على المنافسة إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات المحلية، وبناءً على ذلك قمت بهذه الوراقة العلمية محاولة لي رصد دور البحث العلمي في دعم شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

أثبتت العديد من الدراسات مدى مساهمة البحث العلمي في دور التنمية المستدامة، حيث لم تعد الأبحاث العلمية مجرد هدف لارتقاء الافراد فحسب بل هاجساً للحكومات لإحداث التقدم والتطور المستمرين. حيث أصبح اليوم يمثل القطاع الخاص محورا أساسيا لعملية التنمية المحلية في بلدان العالم النامية، نظرا لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور إيجابي والتأثير في عملية التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية في شرق آسيا والمحيط الهادي 34% (الاسكوا، 2023). ومن هذا المنطلق يمكن توضيح مشكلة الدراسة في شكل التساؤل التالي:

- هل هناك دور إيجابي للبحث العلمي يدعم شركات القطاع الخاص في مساعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة؟

أهدف الدراسة:

يمكن توضيح أهداف هذه الدراسة في النقاط الرئيسية التالية:

1. التعرف على مفهوم البحث العلمي ومقوماته.
2. التعرف على الكيفية التي يمكن للبحث العلمي من خلالها أن يساهم في دعم شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.
3. التعرف على نوع وأثر العلاقة بين البحث العلمي وشركات القطاع الخاص الليبية الساعية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تُقدَّم في مرحلة تحول البلاد من الاضطراب إلى الاستقرار، الأمر الذي جعل موضوع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة يحظى باهتمام الكثير من الباحثين في مختلف المجالات. وفي كونها تسعى الى التوصل لمعرفة مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، ودور هذا القطاع في إحداث التنمية المستدامة. ومدى إدراك القطاع الخاص للدور المهم الذي يلعبه البحث العلمي في تحقيق التنمية المستديمة.

منهجية الدراسة:

قسمت هذه الدراسة وفقاً للمنهج التحليلي الوصفي الى جانبين أولهما نظري وثانيهما عملي، وفيما يلي يتم تناول هذين الجانبين:

الإطار النظري:

أدركت معظم دول العالم أهمية الاستثمار في البحث والتطوير، فأخذت على عاتقها إنشاء معاهد ومراكز البحوث العلمية سواء المرتبطة بالجامعات أو مراكز بحثية متخصصة، ورصدت لها المبالغ، وقد آتت الاستمارات جناها حيث استطاعت تلك الدول أن تحقق الكثير من التطورات في مختلف قطاعات التنمية. (العبدلي،2023)

وتذهب معظم الاراء حول تعريف البحث العلمي على إنه أسلوب موجه لاستعراض حقائق معينة يستند إلى افتراضات منطقية من أجل الخروج بمعالجات موضوعية لمشكلة محددة بغية تحقيق غايات علمية مطلوبة (عودة والجوارين، 2016)

وتتلخص خطوات البحث العلمي في الملاحظة والمراقبة لوصف ظاهرة او مجموعة من الظواهر،ثم صياغة الفرضيات لتفسيرها، واستخدام الفرضيات للتنبؤ بوجود ظواهر أخرى، ثم إجراء الاختبارات التجريبية لما تم التوصل اليه من تنبؤات. (ابوراوي، 2010)

إن توظيف واستخدام المعرفة هو السبيل إلى بلورة دورة حياة المعرفة إلى إنتاج ليستفيد منه المجتمع، إذ ان قدرة مجتمع ما على انتاج المعرفة وتكييفها وتوظيفها أمر حاسم من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ولتحسين مستوى المعيشة، حيث أن المعرفة باتت أهم عامل في التنمية الاقتصادية المستدامة. (حروش، 2017)

والتنمية المستدامة بمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الاوضاع القائمة الى اوضاع اكثر تقدما لتحقيق اهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عن طريق استغلال كافة الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف وحل المشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة. (علي، 2000)

كما تعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. (ديب ومهنا، 2009)

ومن الجدير بالذكر ما للدول الصناعية الكبرى من سبق وريادة في إشراك القطاع الخاص بالحياة الاقتصادية كفاعل رئيسي ومهم لإحداث عملية التنمية المستدامة، ويرجع ذلك الى ضعف انتاجية القطاع العام في تلك الدول، ورغبتها في زيادة انتاجيتها. (المشاقبة، 2013)

ولقد زاد دور القطاع الخاص في الدول النامية منذ ان بدأت تحس تلك الدول بتعثر خططها الانمائية وزيادة حدة المشاكل في القطاع العام بها، وذلك خلال سبعينيات القرن الماضي، وما ان بدأ التحول الى القطاع الخاص في مطلع الثمانينات من نفس القرن حتى اصبح يشار اليه على انه الاقدر والاكفأ على القيام بقيادة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. (الربيعي، 2004)

ويعرف القطاع الخاص بانه هو المشاريع الاستثمارية التي تنشط في جميع المجالات الاقتصادية سواء كانت انتاجية او خدمية، والتي هي ملك لشخص او مجموعة من الاشخاص العاديين لهم حرية التصرف في توجيه مشاريعهم دون المساس بالمصالح الوطنية. (مجيد، 2003)

ويعد القطاع الخاص احدى مكونات الحوكمة حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الاقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر والتنافسي يولد فرصا اكثر لعملية التنمية المحلية، ولنجاح القطاع الخاص لابد من توفر مجموعة من المقومات ومنها، وضوح الهدف، والتوظيف المناسب، المنافسة والتمتع بالديناميكية والحيوية، ادراك قيمة الادخار، والابداع والاستفادة من المهارات. (رحماني، 2015)

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوعي البحث العلمي والقطاع الخاص ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، والتالي بعض من هذه الدراسات:

هدفت دراسة Al-Saleh & Vidican (2011م)، إلى توفير خلفية مقتضبة من منظور نظري ومتاح لدراسة الادوار المحتملة التي لعبتها الجامعات من خلال البحث العلمي في ابتكار وصناعة التنمية في الامارات المتحدة، وتبين من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان للبحث العلمي في الجامعات دور كبير في صناعة التنمية في شتى المجالات.

وهدفت دراسة كعكي(2011) إلى معرفة التحديات التي تواجه تفعيل البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي في الاردن، وتوصلت الدراسة الى ان مراكز البحوث العلمية في الجامعات تعمل على اثراء المعرفة وحل المشكلات التنموية والاجتماعية والاقتصادية لتطوير المجتمع المحلي، إلا ان الابحاث العلمية تواجه تحديات عديدة منها عدم تفعيل نتائج البحوث العلمية في حل المشكلات الملحة وإحداث التطور الشامل الذي تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وأجرى المحياء والحرابي(2016م)، دراسة سعت إلي التعرف على واقع البحث العلمي في المملكة العربية السعودية والتحديات والمعوقات التي تواجهه، واظهرت الدراسة ان البحث العلمي يواجه العديد من المعوقات منها عدم وجود استراتيجية وطنية موحدة للبحث العلمي، وعدم ملائمة البحوث الوطنية في المؤسسات البحثية لحاجات التنمية، وخلصت الدراسة الى ضرورة انشاء مرصد وطني للبحث العلمي يجمع كافة مراكز ومؤسسات البحث العلمي ويحقق التكامل ويوحد الجهود الوطنية البحثية، وإعداد برامج وخطط وسياسات للجامعات بما يتلائم مع حاجات ومتطلبات سوق العمل.

كما هدفت دراسة هيكل(2014م)، إلى بحث التعرف على اهم دواعي ومتطلبات الجامعات المنتجة، وتشخيص واقع منظومة البحث العلمي في الجامعات المصرية، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها، غياب الخرائط البحثية لمعالجة المشكلات، وضعف التواصل بين قطاعات المجتمع المختلفة والمراكز البحثية، بالإضافة الى عدم الاتجاه نحو وضع برامج لرعاية المبدعين من شباب الباحثين، والتركيز على البحوث الفردية، علاوة على غياب آليات تسويق نتائج الابحاث التي تجرى في المراكز البحثية.

و تناولت دراسة مراد (2016م)، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، للاستفادة منها في تحقيق التنمية الادارية في القطاع الحكومي، وتقديم برامج ومخرجات مميزة تواكب تطورات العصر وتلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، واهم ما توصلت اليه هذه الدراسة انه هناك فوائد تعود على شركات القطاع الخاص من جراء الشراكة مع الجامعات ابرزها حصولها على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة والاستفادة من نتائج الابحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الانتاجية والتطبيقية لشركات القطاع الخاص، ونقل المعرفة الحديثة في الجامعات الى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة او اساليب وطرق عمل جديدة او تطوير منتجات قائمة.

وهدفت دراسة محمد وعجب الله (2023م)، الى التعرف على واقع البحث العلمي في السودان ودوره في تحقيق التنمية التي تم قياسها بالناتج المحلي الاجمالي، مع توضيح حجم الانفاق على البحث العلمي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي ومنهج تحليل البيانات الجاهزة، وتوصلت الى وجود علاقة طردية بين البحث العلمي والتنمية المستدامة، وعلاقة طردية بين الناتج المحلي ومؤشر التنمية البشرية.

وتناول استعراض الإسكوا (2023م)، اهداف التنمية المستدامة، ومساهمة القطاع الخاص في المنطقة العربية لتحقيقها، من خلال عينة وقع الاختيار عليها عشوائيا لمشاركة تجاربها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، من 16 بلد عربي هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، أجريت بحوث إضافية ركزت على تقارير الاستعراض الوطني الطوعي لخمسة بلدان أخرى هي: جيبوتي، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا. ولم يشمل التحليل اليمن لأنها لم تنشر استعراضا وطنيا طوعيا حتى عام 2022. وخلص الاستعراض الى ان الشركات في المنطقة تواجه تحديات جمة، تشمل عدم الاستقرار، وعدم فعالية إنفاذ قانون المنافسة، وانخفاض الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا، وعدم كفاية فرص التمويل، ومحدودية الفرص المتاحة للنساء والشباب. وخلص ايضا الى ان الدول العربية، وغيرها من أصحاب المصلحة، يبذلون جهوداً حثيثة لدعم تنمية القطاع الخاص ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. وتعمل الحكومات بشكل متزايد على إشراك القطاع الخاص في الآليات المؤسسية المعنية بخطة عام 2030، وتنسيق العمل عليها، واستعراض التقدم في هذا الصدد.

تسهم هذه الدراسة في ابراز حاجة شركات القطاع الخاص الصناعية في ليبيا الى المزيد من الاستعانة بالبحث العلمي في سعيها نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، لما في ذلك من تحسين لكفاءة الاداء وتقليل للتكاليف والوقت.

الاطار العملي:

صيغت لهذه الدراسة فرضيتين رئيسيتين على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر لاستخدام البحث العلمي ومقوماته في إدارة أعمال شركات القطاع الخاص، على تحقيق التنمية المستدامة، في ليبيا. وقسمت هذه الفرضية الى خمس فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الاولى: يستخدم البحث العلمي في تحديد أهداف شركات القطاع الخاص الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: يستعان بالبحث العلمي في خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يستفاد من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يستغل البحث العلمي في متابعة شركات القطاع الخاص الليبية لسير أعمالها.

الفرضية الفرعية الخامسة: للبحث العلمي دور في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آراء المشاركين حول محاور الدراسة، يعزى إلى متغيرات ديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التصنيف الوظيفي).

وللعمل على اختبار تلك الفرضيات، تم تجميع البيانات اللازمة للدراسة بالاعتماد على قائمة الاستبيان[1] المعدة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي كأداة رئيسية، وقد تكونت استمارة الاستبيان من عبارات موزعة بين خمسة محاور كما يوضح الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) تقسيم عبارات الاستبيان والغرض منها

المحاور	الغرض من المحور	عدد العبارات
الاول	استخدام البحث العلمي في تحديد أهداف شركات القطاع الخاص الليبية	4 عبارات
الثاني	الاستعانة بالبحث العلمي عند وضع خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية	4 عبارات
الثالث	الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية	4 عبارات
الرابع	استغلال مخرجات البحث العلمي في متابعة شركات القطاع الخاص الليبية لسير أعمالها	4 عبارات
الخامس	دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة	5 عبارات

المصدر: من إعداد الباحثة

(1)- تم تصميم استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على الدراسات السابقة الواردة بهذه الدراسة، وتم تحكيمها من قبل الدكتور: اكرم علي زوبي، عضو هيئة تدريس بجامعة بنغازي، وعرضها على عينة مبدئية للتحقق من وضوح عباراتها.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة - بعد الاطلاع على ما ورد في معايير مجلس محاسبة الاستدامة من تصنيف لصناعات تخدم التنمية المستدامة (دائرة العلاقات العامة، 2011)- من شركات القطاع الخاص الصناعية العاملة في مدينة بنغازي، والمنتسبة لغرفة التجارة و الصناعة و الزراعة بنغازي، وقد بلغ عددها (60) شركة[2]، ونظرا لكبر حجم المجتمع، حددت عينة عشوائية منه، لإجراء الدراسة عليها، ثم تعميم النتيجة على مجتمع الدراسة بأكمله. ولهذا الغرض استعانت الباحثة بجدول Krejcie and Morgan [3] لتحديد حجم العينات، وبلغ حجم العينة المقابلة لعدد مفردات مجتمع الدراسة (52) شركة موضحة بالجدول رقم (2)، تم تحديد هذه الشركات من قائمة مجتمع الدراسة بعد الاستبعاد العشوائي لثماني شركات.

الجدول رقم (2) اسماء وعناوين الشركات محل الدراسة

العدد	اسم الشركة	العنوان
1	مصنع غنيم لصناعة العصائر	بوعطني
2	مصنع غنيم لصناعة الهريسة	بوعطني
3	مصنع غنيم للمناديل المعطرة	بوعطني
4	مصنع العين للمشروبات الغازية	بوعطني
5	الشركة الليبية للصناعات الغذائية	بوعطني
6	مصنع البركة لتعبئة المواد الغذائية	بوعطني
7	شركة رواسي الخير	سيدي خليفة
8	شركة النخلتين	بوعطني
9	مصنع السيران	بوعطني
10	مصنع المثين	بوعطني
11	شركة الريحان لانتاج الحليب	بوعطني
12	شركة الريحان للعصائر	بوعطني
13	شركة العين لتعبئة المياه	بوعطني
14	شركة طيبة لصناعة الزبادي	بوعطني
15	شركة الطيبات للصناعات الغذائية	الكويفية
16	شركة الحصادي للصناعات الغذائية	الكويفية
17	شركة الواحة للصناعات الغذائية	الكويفية
18	شركة الاميرة للصناعات الغذائية	الكويفية
19	مصنع الصفوة	طريق الهواري
20	مصنع زيتونة مسلاته	شهداء السلاوي
21	مصنع المحيط	بوهديمة
22	مصنع فنيسيا	الكويفية
23	مصنع الشط	بوعطني
24	مصنع غدق بنغازي	حي السلام

(2)- تم إجراء مقابلة مع السيد/ ارحيم السعيطي، المسؤول عن قاعدة البيانات بغرفة التجارة والصناعة والزراعة بنغازي، والذي أوضح بأنه منذ أن تم تأسيس الغرفة إلى سنة 2014م، قد وصل عدد المنتسبين للغرفة هو بحوالي **77500 منتسب**، وفي نهاية سنة 2014م، تم الخروج من منطقة الصابري وذلك نتيجة للمعارك التي دارت في منطقة الصابري أثناء عملية الكرامة، وقد ضاعت جميع المستندات، وفي سنة 2015م، قد قاموا رجال الغرفة بإنشائها من الصفر، وبدأت مع المنتسبين وقد وصل عدد المنتسبين إلى حوالي **5000 منتسب**، وفي شهر 2016/8م، تم إعداد منظومة وفي 2016/11م، تم الانتهاء من المنظومة، وبدء العمل بها في شهر 2016/12م، وقد قام **700 منتسب** بتجديد عضويته حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وتم تحديد الشركات ذات العنوان الثابت وعددها 60 شركة كمجتمع لهذه الدراسة، وذلك للوصول الى بيانات حقيقية تفضي الى نتائج صادقة.

(3) Krejcie, R and Morgan, D (1970), Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, 30, 607-610.

العدد	اسم الشركة	العنوان
25	مصنع السنديباد	الهواري
26	مصنع منبع الحياة	سيدي فرج
27	مصنع المكرونة	شارع الحرية
28	مصنع الشلال العالي	بو عطني
29	مصنع الوادي	بو هديمة
30	مصنع جمانة	السلماني الشرقي
31	مصنع سنبل	بو عطني
32	مصنع الربيعي	السلماني الشرقي
33	مصنع ابار جيرة	الابيار
34	مصنع الترابط	حي علي بن ابي طالب
35	مصنع الاصالة	بو زغيبة
36	مصنع الرواد	بو عطني
37	مصنع رويال	الهواري
38	مصنع الموارد الليبية	بو عطني
39	مصنع بوبكر البيلاح	بو عطني
40	مصنع الزهراء	قنفودة
41	مصنع بوعطني	بوعطني
42	مصنع سما بنغازي	الهواري
43	مصنع المهرك	الهواري
44	مصنع شهرزاد	طريق الدائري الخامس
45	مصنع وردة الخليج	سيدي خليفة
46	مصنع نور	السلماني الشرقي
47	شركة النواصي	الكويفية
48	شركة ذات العماد	سيدي فرج
49	شركة ابناء الفايدي	بو عطني
50	شركة الاكليل	الفويهات
51	شركة البريق	جردينا
52	شركة البيذخ	حي السلام

المصدر: من اعداد الباحثة

وزعت (52) استمارة استبيان على الشركات المشاركة في الدراسة والمذكورة في الجدول (2)، إلا إن هناك عدد (5) شركات لم تجيب على استمارة الاستبيان، و(7) استمارات ثبت أنها غير صالحة للتحليل الإحصائي، والجدول رقم (2) يوضح عدد الاستمارات الموزعة، والمستلمة، ونسبة الردود.

جدول رقم (3) الاستمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة %
استمارات موزعة	52	%100
استمارات مستلمة	47	%90
استمارات لم تستلم	5	%9.5

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة %
استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي[4]	7	%13.5
استمارات صالحة للتحليل الإحصائي	40	%77
نسبة الاستمارات الصالحة لمجتمع الدراسة	40 من 60	%66.67

المصدر: من إعداد الباحثة

بوبت البيانات وتم تحليلها، ومعالجتها إحصائيا بالأساليب التالية:

1. اختبار صدق وثبات الاستبيان Reliability Analysis:

وقد تم استخدام اختبار ألفًا كرونباخ"Alpha Chronbach" للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين، حيث يعتبر هذا الاختبار أحد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبيان وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (ألفًا)، فإذا كانت (ألفًا) اكبر من (60%) فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفًا) أقل من (60%) فإن ذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة، وذلك لكل محور على حدى، (ألبياتي، 2005)، وكانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) اختبار الصدق والثبات لمحاور الدراسة

ت	محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق	التعليق
1	استخدام البحث العلمي في تحديد أهداف شركات القطاع الخاص الليبية	4	0.826	0.910	مقبول إحصائيا
2	الاستعانة بالبحث العلمي عند وضع خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية	4	0.798	0.893	مقبول إحصائيا
3	الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية	4	0.641	0.800	مقبول إحصائيا
4	استغلال مخرجات البحث العلمي في متابعة شركات القطاع الخاص الليبية لسير أعمالها	4	0.834	0.913	مقبول إحصائيا
5	دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة	5	0.914	0.956	مقبول إحصائيا
6	المتوسط العام	21	0.903	0.950	مقبول إحصائيا

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الصدق والثبات عند مستوى ألفا (0.6)

من خلال الجدول رقم (4)، نلاحظ أن جميع معاملات الثبات التي تم الحصول عليها كانت مقبولة إحصائياً، ويدل ذلك على وجود ترابط بين الأسئلة المتعلقة بكل محور، وأن الإجابات المتحصل عليها قد حققت نسب مقبولة إحصائياً، حيث تعتبر أصغر قيمة مقبولة لـ ألفا هي (0.6)، وأفضل قيمة مقبولة تقع بين (0.7)، و (0.8)، وكلما زادت عن ذلك يدل على أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية (ألبياتي، 2005).

2. التحليل الوصفي Descriptive Analysis:

وقد تم استخدام هذا الأسلوب لتحليل ووصف البيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة وذلك من خلال الجداول التكرارية، والنسب المئوية، وذلك لتحديد الصفات الغالبة على عينة الدراسة، كما يلي:

الجدول (5) التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكور	40	%100
	اناث	0	%0
العمر	من25 إلى أقل من 35	8	%20
	من35 إلى أقل من 45	10	%25
	من45 إلى أقل من 55	16	%40

(4)- اعتبرت هذه الاستمارات غير صالحة للتحليل بسبب عدم الإجابة على بعضها بشكل كلي.

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
	من55 إلى أقل من 65	6	%15
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	2	%5
	دبلوم متوسط	2	%5
	دبلوم عالي	12	%30
	بكالوريوس	14	%35
	ماجستير	10	%25
	أخرى	0	%0
التصنيف الوظيفي	موظف	0	%0
	رئيس وحدة	10	%25
	رئيس قسم	10	%25
	مدير إدارة	10	%25
	مدير عام	10	%25
	اخرى	0	%0
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	12	%30
	من 10 إلى أقل من 20	18	%45
	من 20 إلى أقل من 30	10	%25
	من 30 إلى أقل من 40	0	%0
	من 40 فاكثر	0	%0

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن العينة كلها كانت من الذكور، الامر الذي يتطلب بحثا علميا في العلوم الاجتماعية للتعرف على اسباب ندرة ان لم نقل انعدام دور المراءة كمسؤول في القطاع الخاص الصناعي على وجه التحديد. ويتضح ان الفئة العمرية الغالبة على العينة هي من متوسطي العمر الامر الذي يضفي رجاحة على آرائهم، بالإضافة الى ان 90% من العينة يحملون مؤهلات علمية عليا، كما يتضح أيضا ان المستويات الوظيفية القيادية ممثلة بتساوي بين افراد العينة، وان اغلب افراد العينة لديهم خبرة عملية تفوق العشر سنوات، مما يكسب اجاباتهم مصداقية اكبر للاعتماد عليها في التوصل الى نتائج الدراسة.

واستخدم الأسلوب التحليلي الوصفي ايضا، لتحليل ووصف البيانات العامة عن آراء المشاركين في الدراسة، حول محاور الدراسة وذلك من خلال الجداول التكرارية، والنسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وترتيب الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات الاستبيان كما يلي:

جدول رقم (6) النسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لآراء العينة اتجاه استخدام البحث العلمي في تحديد أهداف شركات القطاع الخاص الليبية

م	الأسئلة	نسبة الموافقة						الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية
		موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي		
1	يوظف البحث العلمي في تحديد الاهداف الاستراتيجية العامة للشركة والتي تحدد بأهداف المجتمع الرئيسية	%40	%52.5	%7.5	%0	%0	4.33	0.616	1
2	يستعان بالبحوث العلمية في بلورة الاهداف الاستراتيجية	%37.5	%52.5	%7.5	%2.5	%0	4.25	0.707	3

م	الأسئلة	نسبة المو افقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية
		مو افق تماماً	مو افق	محايد	غير مو افق	غير مو افق تماماً				
	الى اهداف نوعية خاصة بالشركة									
3	تضيف الشركة أهداف جديدة لجدول أعمالها بناء على ملاحظات البحوث العلمية	%35	%57.5	%5	%2.5	%0		4.25	0.670	2
4	تغير الشركة بعض أهدافها بناء على ظواهر تكتشف بملاحظات البحوث العلمية	%37.5	%47.5	%15	%0	%0		4.23	0.698	4

المصدر: من إعداد الباحثة

أظهرت نتائج الجدول رقم (6)، انه من أهم الفقرات الخاصة باستخدام البحث العلمي في تحديد أهداف شركات القطاع الخاص الليبية، هي "يوظف البحث العلمي في تحديد الاهداف الاستراتيجية العامة للشركة، والتي تحدد بأهداف المجتمع الرئيسية"، وان "تغير الشركة بعض أهدافها بناء على ظواهر تكتشف بملاحظات البحوث العلمية" هو الاقل اهمية بين كل عبارات المحور.

جدول رقم (7) النسب المئوية، و الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لآراء العينة اتجاه الاستعانة بالبحث العلمي عند وضع خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية

م	الأسئلة	نسبة المو افقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية النسبية
		مو افق بشدة	مو افق	محايد	غير مو افق	غير مو افق بشدة				
1	تستعين الشركة بالبحوث العلمية في رسمها لخطط أعمالها	%30	%60	%10	%0	%0		4.20	0.608	1
2	تضع الشركة خططها بناء على الفرضيات التي تصيغها البحوث العلمية	%27.5	%42.5	527.%	%2.5	%0		3.95	0.815	4
3	تهتم الشركة عند وضعها لخطط أعمالها بالظواهر التي تتنبأ بها فرضيات البحث العلمي	%30	%52.5	18.2%	%15	%2.5		4.10	0.744	3
4	تعدل الشركة من خططها الموضوعة بناء على ملاحظات البحوث العلمية	%35	%55	%5	%5	%0		4.20	0.758	2

المصدر من إعداد الباحثة

أظهرت نتائج الجدول رقم (7)، انه من أهم الفقرات الخاصة بالاستعانة بالبحث العلمي عند وضع خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية، هي "تستعين الشركة بالبحوث العلمية في رسمها لخطط أعمالها"، بينما عبارة "تضع الشركة خططها بناء على الفرضيات التي تصيغها البحوث العلمية"، فهي اقل أهمية من باقي العبارات.

جدول رقم (8) النسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لأراء العينة اتجاه الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص

م	الأسئلة	نسبة الموافقة							ترتيب الأهمية النسبية
		موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	تستعين الشركة بالبحوث العلمية في حل مشكلاتها العملية	%32	%50	%12.5	%5	%0	4.10	0.810	4
2	تلجأ الشركة الى اسلوب العينات لاكتشاف مشكلاتها وتحديد مواطنها	%60	%32.5	%7.5	%0	%0	4.530	0.640	1
3	تستفيد الشركة من نتائج التجارب العلمية للوصول الى حلول لمشكلاتها	%22.5	%77.5	30.3%	%0	%0	4.230	0.423	3
4	تنتهج الشركة خطوات مبنية على النتائج البحثية لحل مشكلاتها العملية	%47.5	%52.5	%0	%0	%0	4.480	0.506	2

أظهرت نتائج الجدول رقم (8)، انه من أهم الفقرات الخاصة الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية، هي "تلجأ الشركة الى اسلوب العينات لاكتشاف مشكلاتها وتحديد مواطنها"، فيما تقل اهمية الفقرة "تستعين الشركة بالبحوث العلمية في حل مشكلاتها العملية".

جدول رقم (9) النسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لأراء العينة اتجاه استغلال مخرجات البحث العلمي في متابعة شركات القطاع الخاص الليبية لسير أعمالها

م	الأسئلة	نسبة الموافقة							ترتيب الأهمية النسبية
		موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	تستدل الشركة على مدى الالتزام بالخطط الموضوعة من خلال نتائج البحث العلمية	%57.5	%27.5	%15	%0	%0	4.430	0.747	1
2	تحلل الشركة نتائج البحوث العلمية وما تعكسه من صورة لواقع أعمالها	%85	512.%	%2.5	%0	%0	3.830	0.446	4
3	تقارن الشركة بين سير أعمالها وفقا لنتائج البحث العلمي وخططها الموضوعة لتحديد الانحرافات	%57.5	%27.5	%12.5	%2.5	%0	4.40	0.810	2
4	تتخذ الشركة من نتائج تحليل مخرجات البحث العلمي أساسا للحكم على سير أعمالها وقياس الانحرافات	%32.5	%50	512.%	%5	%0	4.10	0.810	3

المصدر: من اعداد الباحثة

أظهرت نتائج الجدول رقم (9)، انه من أهم الفقرات الخاصة باستغلال مخرجات البحث العلمي في متابعة شركات القطاع الخاص الليبية لسير أعمالها هي "تستدل الشركة على مدى الالتزام بالخطط الموضوعة من خلال نتائج البحث العلمية"، بينما تقل اهمية "تحلل الشركة نتائج البحوث العلمية وما تعكسه من صورة لواقع أعمالها".

جدول رقم (10) النسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لأراء العينة اتجاه دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

م	الأسئلة	نسبة الموافقة							ترتيب الأهمية النسبية
		موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	تتجلي بالملاحظة والمراقبة المبنية على اسس علمية الظواهر المتعلقة بالتنمية المستدامة، بحيث يصبح وصفها ممكناً	%30	%57.5	%7.5	%5	%0	4.13	0.757	5
2	تفسر الفرضيات المصاغة بأسلوب علمي الظواهر المرتبطة بالتنمية المستدامة	%30	%65	%5	%0	%0	4.25	0.543	2
3	نستطيع التنبؤ بأي ظواهر أخرى قد تحدث بصياغة فرضيات مبنية على أسس علمية	%32.5	%57.5	%7.5	%2.5	%0	4.20	0.687	3
4	توفر الابحاث العلمية إمكانية إجراء اختبارات تجريبية لإثبات أونفي الظواهر المتنبئ بحدوثها	%35	%52.5	%10	%2.5	%0	4.20	0.723	4
5	تقدم نتائج الابحاث العلمية حلولا موضوعية فعالة للمشكلات التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة	%32.5	%65	%2.5	%0	%0	4.30	0.516	1

المصدر: من اعداد الباحثة

أظهرت نتائج الجدول رقم (10)، انه من أهم الفقرات الخاصة بدور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة فقرة "تقدم نتائج الابحاث العلمية حلولا موضوعية فعالة للمشكلات التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة"، بينما تعد عبارة "تتجلي بالملاحظة والمراقبة المبنية على اسس علمية الظواهر المتعلقة بالتنمية المستدامة، بحيث يصبح وصفها ممكناً"، هي الاقل أهمية.

3. التحليل الاستدلالي Inferential Analysis:

تمت صياغة الفرضية الرئيسة الاولى للدراسة بعبارة " يوجد أثر للبحث العلمي ومقوماته، على إدارة أعمال شركات القطاع الخاص الساعية نحو تحقيق التنمية المستدامة، في ليبيا ". وأشتق منها خمس فرضيات فرعية، أربعة للمتغيرات المستقلة والخامسة للمتغير التابع.

والتالي أنموذج للدراسة، يوضح العلاقة بين متغيراتها:

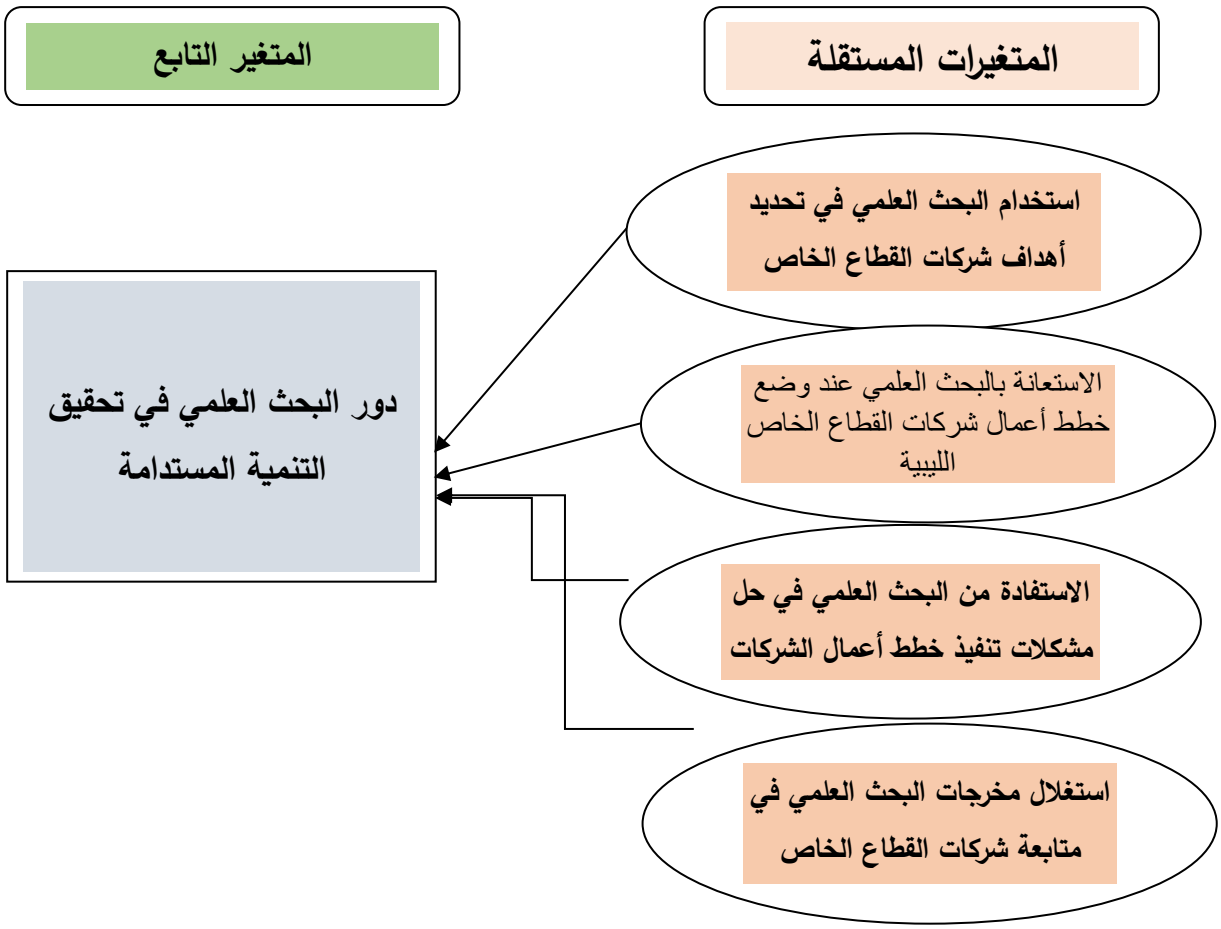

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية المشتقة منها تم اللجوء إلى اختبار (t) لعينة واحدة one sample t-test، على اعتبار أن القيمة الاختبارية للمقياس ليكرت 3 والتي تمثل نقطة القطع، كما صيغت الفرضيات المشتقة من الفرضية الرئيسة بناء عليها، بحيث تشمل مقومات دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة. ويتم عدم رفض الفرضية أو قبول رفضها بناء على قيمة α. وعادةً ما تكون قيمة α = 0.05، وذلك لاختبار الفرضيات التي تتعلق بالعلوم السلوكية والاجتماعية. ومن هنا فإذا كانت قيمة الدلالة (p) أقل من α فإنه يتم عدم رفض الفرضية أي (p<0.05) وذلك كما يلي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار(t) لعينة واحدة

متوسط المقياس=3							
العناصر	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار الاحصائي
الفرضية الفرعية الاولى	40	4.26	0.546	14.629	39	.000	دال
الفرضية الفرعية الثانية	40	4.11	0.580	12.132	39	.000	دال
الفرضية الفرعية الثالثة	40	4.33	0.425	19.805	39	.000	دال
الفرضية الفرعية الرابعة	40	4.19	0.588	12.780	39	.000	دال
الفرضية الفرعية الخامسة	40	4.22	0.563	13.655	39	.000	دال

المصدر: من اعداد الباحثة

وحيث أن نتائج الجدول (11) أظهرت أن (p<0.05)، فهذا يعني عدم رفض جميع الفرضيات الفرعية، كما أن قيمة الدلالة لجميع محاور الدراسة أقل من مستوي المعنوية 5%، ما يعني أن هناك اتفاقاً وتأييداً عالياً بين أفراد عينة الدراسة حول أن للبحث العلمي ومقوماته دور في دعم شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، وهكذا لا ترفض الفرضية الرئيسة الأولي " يوجد أثر للبحث العلمي ومقوماته،

على إدارة أعمال شركات القطاع الخاص الساعية نحو تحقيق التنمية المستدامة، في ليبيا ". ولتحديد هذا الاثر، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وتظهر نتيجة هذا التحليل كما في الجداول التالية:

جدول (12) يبين ملخص النموذج للعلاقة بين محاور الدراسة

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطاء المعياري المقدر
1	.643[a]	.414	.398	.437

a. Predictors: (Constant),دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الباحثة

يبين الجدول (12) معامل التحديد (R^2)، الذي يوضح القدرة التفسيرية للمتغير " الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص القطاع الخاص الليبية " في "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة"، أي أن المتغير المستقل: "الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص القطاع الخاص الليبية "، يفسر ما نسبته 41.4% من التغير في المتغير التابع "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة". ويرجع تفسير الباقي ما نسبته 58.6% إلى متغيرات أخرى.

ولتحديد مقدار أثر المتغير المستقل " الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص القطاع الخاص الليبية " على المتغير التابع "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة "يتم عرض الجدولين (13) و (14) على النحو التالي:

جدول (13) تحليل التباين بين "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة"، و" الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص القطاع الخاص الليبية "

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
1	الانحدار	5.110	1	5.110	26.814	.000[b]
	البواقي	7.241	38	.191		
	المجموع	12.351	39			

a. Dependent Variable: دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

b. Predictors: (Constant), الاستفادة من البحث العلمي لحل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية

المصدر: من اعداد الباحثة، بناء على نتائج برنامج SPSS

جدول رقم (14) يبين قيمة (B) لاختبار الانحدار

النموذج		معاملات لا معيارية		المعاملات المعيارية	T	الدلالة
		B	الخطاء المعياري	Beta		
1	(الثابت)	.527	.716		.737	.466
	الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص القطاع الخاص الليبية	.851	.164	.643	5.178	.000

a. Dependent Variableدور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الباحثة، بناء على نتائج برنامج SPSS

بحسب النتائج المدرجة في الجدولين السابقين يتبين أن الأثر بين المتغيرين ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، ومن ثم يمكن صياغة معادلة الانحدار بالنموذج التالي:

دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة = 0.527 + 0.851 الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص القطاع الخاص الليبية

وهذا يشير إلى أن التغير بمقدار (1) الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص القطاع الخاص الليبية ، سوف يحدث تغيير قدره 0.851 في المتغير التابع "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قيمة ثابتة وقدرها 0.527

كما تمت صياغة الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة بعبارة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آراء المشاركين حول محاور الدراسة، يعزى إلى متغيرات ديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التصنيف الوظيفي).

ولاختبار هذه الفرضية أستخدم اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغيرات العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتصنيف الوظيفي، "كما هو موضح بالجدول التالي". أما متغير النوع فلم يتم إجراء اي تحليل احصائي عليه، وذلك لعدم وجود تغير في نوع المشاركين في الدراسة، حيث كانت العينة كلها من الذكور كما سبق توضيحه:

الجدول (15) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA)

المحور	المتغير	مجموع المربعات الكلي	متوسط التباين		درجة الحرية		F	القيمة الدالة
			بين مجموعات	داخل مجموعات	بين مجموعات	داخل مجموعات		
استخدام البحث العلمي في تحديد أهداف شركات القطاع الخاص الليبية	العمر	11.619	.312	.297	3	36	1.051	.382
	المؤهل	11.619	.029	329	4	35	.087	.986
	الوظيفة	11.619	.152	.310	3	36	.490	.691
	الخبرة	11.619	.276	.299	2	37	.923	.406
الاستعانة بالبحث العلمي عند وضع خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية	العمر	13.119	.028	.362	3	36	.078	.971
	المؤهل	13.119	.269	344	4	35	.781	.545
	الوظيفة	13.119	.190	.349	3	36	.544	.655
	الخبرة	13.119	.055	.352	2	37	.158	.855
الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية	العمر	7.048	.240	.176	3	36	1.366	.269
	المؤهل	7.048	.292	168	4	35	1.739	.164
	الوظيفة	7.048	.372	.165	3	36	2.260	.098
	الخبرة	7.048	.313	.174	2	37	1.803	.179
استغلال مخرجات البحث العلمي في متابعة شركات القطاع الخاص الليبية لسير أعمالها	العمر	13.469	.085	.367	3	36	.231	.874
	المؤهل	13.469	.101	329	4	35	.269	.896
	الوظيفة	13.469	.060	.369	3	36	.164	.920
	الخبرة	13.469	.011	.363	2	37	.030	.970
دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة	العمر	12.351	.007	.342	3	36	.021	.996
	المؤهل	12.351	.205	373	4	35	.622	.650
	الوظيفة	12.351	.121	.333	3	36	.363	.780
	الخبرة	12.351	.185	.324	2	37	.570	.570

من خلال النتائج الواردة بالجدول (15), والتي أظهرت أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، عند كل متغيرات الدراسة، يتم رفض الفرضية، بمعنى أنه لا وجود لفروق ذات دلالة معنوية بين آراء المشاركين تعزى الى متغيرات ديموغرافية.

النتـــائج:

من خلال تحليل بيانات الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: أظهرت اتجاهات أفراد العينة استخدام شركات القطاع الخاص الليبية البحث العلمي في تحديد الأهداف، وتتفق هذه النتيجة مع ما وصلت اليه دراسة رحماني (2015).

ثانياً: أظهرت اتجاهات أفراد العينة استعانة شركات القطاع الخاص الليبية بالبحث العلمي عند وضع خطط الأعمال، الامر الذي يعزز ما جاءت به دراسة مراد(2016).

ثالثاً: أظهرت اتجاهات أفراد العينة استفادة شركات القطاع الخاص الليبية من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط الأعمال، وفي ذلك تأييد لما توصلت له دراسة مراد (2016).

رابعاً: أظهرت اتجاهات أفراد العينة استغلال شركات القطاع الخاص لمخرجات البحث العلمي في متابعة سير الاعمال، بالتوافق مع ما جاء بدراسة رحماني (2015).

خامساً: أظهرت اتجاهات أفراد العينة وعي شركات القطاع الخاص بدور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتفق مع دراسة Al-Saleh & Vidican (2011).

سادساً: أظهرت اتجاهات أفراد العينة ادراك شركات القطاع الخاص لحقيقة ان للبحث العلمي ومقوماته دور في دعمها لتحقيق التنمية المستدامة، الامر الذي يتفق مع دراسة العبدلي (2023).

سابعاً: أظهرت نتائج اختبار الفرضية الاولى وجود أثر للمتغير المستقل الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص في ليبيا على المتغير التابع دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، ويقاس هذا الاثر إحصائيا وفقا للمعادلة التالي:

دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة = 527. + 0.851 الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص القطاع الخاص الليبية، بمعنى انه كلما زاد توجه الشركات الى الاستعانة بالبحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ وتخطيط أعمالها، كلما كان دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة اكثر فاعلية. وفي هذه النتيجة تحقيق لهدف الدراسة وإجابة على تساؤلها الرئيس. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة كعكي (2011)، ومع توصيات الاسكوا (2023).

ثامناً: أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية عدم وجود اختلافات جوهرية بين متوسطات المجموعات المختلفة من المشاركين ترجع إلى العمر أو المؤهل العلمي أو التصنيف الوظيفي أو سنوات الخبرة، عند مستوى دلالة 0.05، باستخدام اختبار التباين الأحادي.

التوصيـات:

بناءً على تحليل النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

أولاً: العمل على تحديد نسبة انفاق على مجالات البحث العلمي، لتطويره وتوطين التكنولوجية، خدمة لقطاعات الانتاج، لا سيما الخاص منها، ولتزويد هذا القطاع بالكوادر والكفاءات الوطنية القادرة على التعامل مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي يحتاجها مجالي التشغيل والتنمية.

ثانياً: دعوة القطاع الخاص لزيادة الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ثالثاً: دعوة القطاع الخاص الى الاهتمام بتنوع قاعدة الاستثمار، لتشمل القطاعات التنموية غير التقليدية، كالبحث العلمي والتكنولوجي.

رابعاً: دعوة القطاع الخاص الى زيادة المشاركة في الارتقاء ببرامج التدريب، والعمل على مساهمته في انشاء مراكز التدريب النوعية المتخصصة، لإتاحة الفرصة للشباب في مختلف مجالات التدريب والعمل.

خامساً: دعوة المراكز البحثية والجامعات الى تفعيل دورها وتطوير علاقتها بشركات القطاع الخاص من خلال:

- دراسة وتحديد متطلبات ورغبات سوق العمل من مخرجات الجامعات.
- التسويق الفعال لبرامجها وخدماتها على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة.
- اشراك ممثلين من القطاع الخاص في مجالسها.
- توجيه البحث العلمي نحو تحقيق متطلبات النهوض بالتنمية المستدامة.
- إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة في تطوير شركات القطاع الخاص.

قائمة المـراجع:

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

- الاسكوا (2023)، الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2023 القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- ألبياتي، محمود المهدي (2005)، "تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي Spss"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- المشاقبة، ابراهيم(2013)، أثر الخصخصة على ادارة وتطوير المنتجات، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الاردن.

ثانيا: المقالات العلمية:

- ديب، ريدة وسليمان مهنا(2009)، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الاول.
- العبدلي، زمان يوسف كريم (2023)، قياس تكاليف البحث والتطوير في جامعة الكوفة دراسة تطبيقية في رئاسة جامعة الكوفة، المجلة العلمية للحوار الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ص: 01-11.
- عودة، بشير هادي، عدنان فرحان الجوارين (2016)، عوائق البحث العلمي ومتطلبات النهوض به في الدول العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثانية عشر- المجلد الرابع عشر- العدد(38)، العراق.
- محمد، معتز ادم عبدالرحيم محمد وعجب الله، سليمان خليفة (2023)، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في السودان دراسة قياسية خلال (2005-2020م)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 2، ص: 1-20.
- المحياء، سارة بنت نايف و محمد بن محمد احمد الحربي(2016)، دور البحث العلمي في تحول الجامعات الحكومية السعودية الى جامعات منتجة، مجلة رابطة التربية الحديثة، المجلد 8، العدد 28، مصر.
- هيكل، هناء محمد محمدي(2014)، تطوير مراكز البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 21، العدد 8، مصر.

ثالثا: الرسائل العلمية:

- حروش، لامية(2017)، دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- رحماني، زينب (2015)، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

رابعا: المساهمات في المؤتمرات:

- ابوراوي، بشير معمر(2010)، دور البحث العلمي في التقدم والتنمية، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، ليبيا، الفترة من 14-2010/4/15.
- الربيعي، فلاح(2004)، التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني، جامعة جرش الاهلية، الاردن.
- علي، عصام(2000)، دور التشريعات العمرانية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مصر، المؤتمر العربي الاقليمي للتوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة.
- كعكي، سهام بنت محمد صالح(2011)، تحديات تفعيل البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، دراسة مقدمة لمؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية، الاردن.
- مجيد، ضياء(2003)، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- مراد، سامي(2016)، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الادارية بالمملكة العربية السعودية، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر التنمية الادارية في ظل التحديات الاقتصادية، من 22-24 نوفمبر 2016، السعودية.

خامسا: المو اقع الالكترونية:

- معايير محاسبة الاستدامة (2011)، جامعة اليرموك، دائرة العلاقات العامة والاعلام، الموقع الالكتروني https://www.sasb.org/standard-setting-archive

المراجع الأجنبية:

- Al-Saleh, Yasser & Geargeta Vidican (2011), the role of research Universities in creating a clean tech industry: Theory, international experience and implications for the United Arab Emirates.